الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

Industrial Clusters as a Way to Enhance the Status of SMEs in Algerian Economy

د.طرشي محمد
أستاذ محاضر قسم «ب» كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة الشلف-
torchi.mohamed@gmail.com

ملخص

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم مداخل التنمية ، فقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على تطويرها و تهيئة المناخ الاستثماري لها وذلك من اجل ترقية مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية ، وإذا كانت المؤسسات الكبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة ، إلا أن الاعتقاد السائد حاليا لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية و المهتمة بشؤون التنمية الاقتصادية في الدول النامية تعترف بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية ، وذلك بعد أن تبينت محدودية التأثيرات الايجابية للصناعات الكبيرة الحجم .

و لكي يكون للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة و مساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني يجب أن تعتمد تنميتها و تطويرها على استراتيجيات واضحة، و من بينها استراتيجية العناقيد او التجمعات الصناعية التي يمكن ان تمثل حلا للعديد من المشاكل و المعوقات التي تقف حائلا دون تطور هذه المؤسسات و ترقية دورها خاصة في الدول النامية.

الكلمات الدالة : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العناقيد الصناعية، مناخ الاستثمار، السياسات الاقتصادية.

Abstract

Industrial clusters or geographical concentration of firms and ancillary units engaged in the same sector can generate various advantages for small firms, from agglomeration economies to joint action benefits. The cluster model emphasizes internal linkages, whereby cluster gains are furthered by local firm cooperation, local institutions and local social capital. The growing evidence on small firm clusters in developing countries competing in local and global markets has driven much of the policy enthusiasm on promoting clusters.

A wide variety of policies are available to promote the competitiveness of firms in developing countries. Many of these policy initiatives are directed toward SMEs and clusters of firms. These policies fall into six main categories:

**Promote expansion of existing firms*

**Promote innovation, new technologies*

**Development of the human resource and technical capabilities of firms*

**Provide business assistance*

**Provide management training*

**Produce reports about the clusters*

Keywords: *Small and Medium Enterprises (SMEs)- Clustering- Investment- Economic policies.*

مقدمة

شهدت العقود الثلاثة المنقضية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية في العديد من دول العالم، إذ شكلت مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي، بل وإن الثورة الصناعية في أوروبا اعتمدت في بداياتها على المؤسسات الصغيرة التي لم يتعد عدد عمالها في الغالب عشرون عاملا، كما برزت أهميتها أيضا خلال مرحلة البناء الاقتصادي اثر الحرب العالمية الثانية.

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن يكون لها دور هام في النشاط الاقتصادي، لما لها من دور فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص، ومن ثمة تنمية الدخل وخلق فرص العمل، إذ تتميز باعتمادها على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدرتها على التجاوب بسرعة مع خصائص السوق الصغيرة الحجم، و بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي، وامتداد نشاطها حتى إلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وأن المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات وهو ما يتوافق ومستوى الدخل النقدي المتوسط.

غير أن الكثير من التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشير الى وجود العديد من المخاطر التي تؤدي إلى فشل تلك المؤسسات في تحقيق مزايا وفورات الحجم عند شراء المواد اللازمة للإنتاج مثل المواد الخام والمعدات ، بالإضافة إلى مخاطر ضعف التمويل والخدمات الاستشارية ، الأمر الذي يحول دون إحراز تلك المشروعات الفرص السوقية التي تتطلب إنتاج كميات كبيرة.

كما تُؤكد العديد من الدراسات على أن السبب الرئيسي لفشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدم استمرارية نشاطها، هو عمل تلك المؤسسات بصورة منفردة وبشكل منفصل، وليس بسبب الحجم لذلك فإن التقارب والتعاون بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل العامل الرئيسي لنجاحها و تحسين قدرتها على المنافسة ، ومن هنا نشأ مفهوم العناقيد الصناعية و اصبح يحظى بقبول متزايد لدى واضعي السياسات التنموية في مختلف دول العالم، وتتبنى معظم دول العالم اليوم برامج تنمية التجمعات الصناعية في خططها التنموية لرفع مستوى نمو وتنافسية اقتصاداتها.

و من اهم و ابرز الامثلة على العناقيد الصناعية التي حققت نجاحا كبيرا على المستوى العالمي تجمع صناعة السيارات في كل من الولايات المتحدة الامريكية و المانيا، و تجمع صناعة الاتصالات في فنلندا ، و الحاسبات و البرامج الحديثة في كل من وادي السيليكون في الولايات المتحدة و بنجالور في الهند، كما تعتبر التجربة الايطالية من ابرز و انجح تجارب العناقيد الصناعية حيث حققت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجاحا باهرا في انتاج السلع التقليدية مثل الاحذية و الاثاث و الملابس.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية هذا البحث من خلال التساؤل التالي:

كيف يمكن تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من أجل تحقيق تنمية اقتصادية من خلال الاعتماد على استراتيجية العناقيد الصناعية ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات، وهي:

- ما هي خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

-ما هو دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فيما تكمن أهميتها الاقتصادية؟

-ما هي مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟و هل تحظى بالاهتمام الكافي؟

- ما هي أهم معوقات الاستثمار في المؤسسة المتوسطة والصغيرة في الجزائر؟

-ما هي العناقيد الصناعية؟ ما هو دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ؟

-ما هي شروط نجاح العناقيد الصناعية؟ و هل توجد في الجزائر البيئة الاقتصادية المناسبة لنشأتها و تطورها؟

فرضيات البحث

-تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل فعال في انجاح السياسات الاقتصادية التي ترمي الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

-تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الكثير من دول العالم من الكثير من المعوقات التي تخول دون استمرارية نشاطها.

-تساعد العناقيد الصناعية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التغلب على المخاطر التى تواجهها مثل مخاطر الحجم الصغير ، والمشاكل التكنولوجية وتساعد أيضا على إنشاء قوة عمل صناعية تزيد من مشاركة هذه المشروعات في التجارة الدولية .

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أنه يلقى الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه عناقيد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إدارة ومواجهة المخاطر التي نتجت عن تدهور واضح في هذه الصناعات في ظل بروز ونجاح العديد من الدول النامية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة عن طريق تجميع تلك الصناعات في مكان واحد مع وجود الصناعات الداعمة والمغذية لإنتاج منتج واحد ، ومن ثم اقتحام الأسواق العالمية والصمود أمام المنافسة في السوق المحلي.

الهدف من البحث: يهدف هذا البحث إلى:

-ابراز اهمية العناقيد الصناعية في حل المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-إثراء السياسات والآليات المعتمدة لتنمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية.

المنهج المتبع:تعتمد الدراسة على إتباع منهج التحليل الوصفي

الاستنباطي ، والذي يتماشى مع طبيعة الدراسة الحالية التي تهدف إلى عرض خصائص وسمات محددة، بالإضافة إلى ذلك فان هذا المنهج يتجاوز جمع البيانات ووصف الظواهر إلى تحليل واشتقاق الاستنتاجات ذات الدلالة بالنسبة للمشكلة التي يعالجها البحث.

اقسام البحث

المحور الأول: خصائص و اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المحور الثاني: العناقيد الصناعية ، المفهوم و الأهمية

المحور الثالث: العناقيد الصناعية كاستراتيجة فعالة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحور الأول: خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1ـ**خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: ثمة مجموعة من الخصائص تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أهمها:

❖ عنصر العمل : أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل.

❖ إن نشاط معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر محدود جغرافيا ، إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية[1].

❖ تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقدرتها على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته[2]، وسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان[3].

❖سهولة التأسيس (النشأة):تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية[4].

❖سهولة وبساطة التنظيم: وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع و التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ[5]، كما أن المؤسسات الصغيرة لا تحتاج إلى دراسات تسويقية معمقة[6].

❖مركز للتدريب الذاتي: تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل[7].

❖استغلال الطاقة الانتاجية نظرا لإمكانية السيطرة و التحكم في عناصر الانتاج و عدم تعقيد العملية الانتاجية[8].

❖تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين[9] مما يؤدي الى التعرف على طلباتهم و اكتشاف احتياجاتهم مبكرا.

الجدول رقم (01): مقارنة بين المشروعات الصغيرة والمتوسط وبين المشروعات الكبيرة

مجال المقارنة	المشروع الصغير والمتوسط	المشروع الكبير
النواحي الإدارية:		
الإدارة العليا	فردية عادة	مجموعة / مجلس / جمعية
التخطيط	قصير الأجل / غير علمي	طويل الأجل / علمي
التنظيم	لا يوجد هيكل تنظيمي أو يوجد هيكل محدود للغاية	هيكل تنظيمي ومستويات إشرافية
التوجيه	أساس شخصي	أنظمة إشراف وتحفيز و اتصالات
الرقابة	مركزية بدون أنظمة	أنظمة مركزية وغير مركزية
نواحي النشاط:		
الإنتاج	محدود يعتمد على الاجتهادات	ضخم يعتمد على أساليب علمية
التسويق	محدود النطاق / نشاط بيعي عادة	متسع النطاق/ وجود أنظمة تسويقية
التمويل	محدود / ذاتي	ضخم / رأس مال مملوك ومقترض
التكنولوجيا	محدودة	متقدمة / متجددة
شئون الأفراد	قرارات فردية	أنظمة عاملين

المصدر: سيد ناجي مرتجى ،المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والمشكلات وإطار التطوير، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية ، القاهرة – جمهورية مصر العربية 22-18 يناير 2004 .

2ـأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

* **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل**: إن كل الإحصائيات الرسمية تثبت الدور الايجابي لهذا النوع من المؤسسات في خلق مناصب العمل و المساهمة في التخفيف من حدة البطالة[10]، ، وتعتبر الدراسة التي قام بها (D.L.Birch) في الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة نقطة انطلاق لتحليل مساهمة هذه المؤسسات في خلق مناصب العمل ، وحسب هذه الدراسة فإن 66 ٪ من مناصب العمل المستحدثة خلال الفترة 1969/ 1976 راجع إلى المؤسسات التي توظف أقل من 20 عاملا و قد بلغت مساهمة المؤسسات التي توظف أقل من 100 عامل نسبة 82 %[11].

و قد كان هناك شبه اجماع بين الاقتصاديين على عدم قدرة المؤسسات الكبيرة على توفير فرص عمل كافية لامتصاص البطالة المنتشرة و استيعاب الاعداد المتزايدة من العمالة التي تضاف كل عام الى القوة العاملة[12]، و يرجع هذا الدورالى كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكثفة العمل و تستخدم فنون انتاج بسيطة و هذا يتناسب مع وفرة عنصر العمل و ندرة رأس المال في معظم الدول النامية و هذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة تكتسي أهمية خاصة في هذه البلدان[13].

*مستويات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مؤثرا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي و بالتالي اتاحة فرصة اكبر لتصدير منتجات المؤسسات الكبيرة او من خلال تصدير منتجاتها مباشرة، حيث نجد أن هناك العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في أسواق دولية و مساهمتها في إجمالي الصادرات تُعد على قدر من الأهمية وكثيرا ما تتجاوز 50 % من الصادرات الوطنية، حيث تساهم هذه المؤسسات بنسبة 30 % من إجمالي الصادرات الصناعية في دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية [14] (OCDE).

*دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجديد والابتكار : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة (تساهم بنسبة 20% في مجال الابتكارات التكنولوجية في الولايات المتحدة) [15]، حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تميل بحكم طبيعتها الى الابتكار[16]،كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة[17].

وما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث هيكلها التنظيمي البسيط الذي يمكنها من الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الأسواق والبيئة الخارجية كما أنها تتميز بسهولة الاتصال الداخلي بين القاعدة والمسير ، بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الكبيرة تركز على إنتاج السلع التي لها طلب مستمر ويمكن التنبؤ به وتترك للمؤسسات الصغيرة السلع التي ينطوي على إنتاجها مجازفة ويستغرق بيعها وقتا أطول[18] إذ أن المؤسسة الصغيرة التي تجازف بفكرة جديدة لا تملك سلعة أو خدمة مثبتة الطلب في السوق ، ولا تبدي المؤسسات الكبيرة أي اهتمام ولا تقدم أي دعم إلا عندما تتمكن المؤسسة الصغيرة من تطوير سوق أكيد للسلعة الجديدة وفي هذه الحالة يكون اهتمامها ودعمها على أساس تنافسي.

3ـ التجارب الناجحة لبعض الدول:

1ـالتجربة اليابانية :كما هو معلوم فإن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث أن المؤسسات الكبيرة ما هي إلا تجمع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تتكامل أفقياً ورأسياً وأمامياً وخلفياً مكونة فيما بينها تلك المؤسسات العملاقة ، فقد اهتمت الحكومة اليابانية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا لإدراكها أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية ، فقد أصدرت عام 1963 القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الاستقرار والحماية ، ويهدف هذا القانون إلى تشجيع نمو وتطوير هذه المؤسسات بالإضافة إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعاملين فيها وتحسين الموارد والتسهيلات الإدارية المتاحة لها والمناخ الذي تعمل في ظله ، كما نظم القانون الإعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الإمكانيات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات ومعاونتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المؤسسات الكبيرة على التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات.

وفي السبعينات كان شعار اليابان"Small is beautefull"، وقد عاد هذا الشعار يجذب الانتباه مرة أخرى في التسعينات نتيجة بحث اليابانيين عن التنويع الذي لا تستطيع المؤسسات الكبيرة إشباعه، و معروف أن الأسرة اليابانية تقوم بالتدريب المكثف لأفرادها على ادارة المشروع الصغير و بناء روح الفريق و التركيز على الجودة[19].

وتشجيعا من الحكومة على تحقيق التكامل بين المؤسسات الصغيرة وزيادة قدرتها على الابتكار للتوصل إلى الاختراعات التكنولوجية ، تم إصدار قانون المشاركة (Tie-up low) بحيث تمر عملية التكامل بثلاث مراحل :التبادل ، التطوير ثم مرحلة التسويق[20] ، وتوضح هذه المراحل مدى التكامل والتعاون بين المؤسسات الصغيرة حاليا في اليابان والذي يعتبر من أهم أسرار نجاح هذه التجربة .

ويستخلص من التجربة اليابانية في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة أنها واحدة من أغنى التجارب العالمية ، وإن كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، ومن الدروس المستفادة من هذه التجربة أن نهضة اليابان الصناعية قد قامت بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وليس كما يظن البعض أنها قامت على المؤسسات الكبيرة والعملاقة.

2ـ تجربة الولايات المتحدة الأمريكية : لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قومية منذ مطلع الخمسينات تستهدف دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لتلعب دورا أكبر في التنمية الاقتصادية وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمواجهة مشكلات البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ولقد اعتمدت هذه السياسة القومية على عدد من المحاور نوجز أهمها فيما يلي :

- إنشاء جهاز حكومي مركزي سنة 1953 يعرف باسم الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة ، ليكون بمثابة الجهة المختصة لتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- قيام الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة بوضع برامج تدريب وتقديم الاستشارات اللازمة.
- وضع نظام تمويلي يناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة .
- منح هذه المؤسسات إعفاءات ضريبية .

وفي ظل هذا المناخ تعددت المساهمات الايجابية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الأمريكي وخاصة في مواجهة مشكلة البطالة ، فقد أثبتت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة هي المولد الأول للوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى في أوقات البطء الاقتصادي عام 1990 وفرت المؤسسات الصغيرة

9 فرص عمل من كل 10 فرص جديدة[21].

ولقد نتج تطور الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير عن جهود المؤسسات الصغيرة ، إذ أن معظم الشركات الكبرى المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك المشمولة في قائمة " فورتشين " التي تضم أكبر 500 شركة صناعية ، كانت عبارة عن مؤسسات صغيرة الحجم.

3-**التجربة الإيطالية**: أهم ما يميز الاقتصاد الإيطالي أنه يستمد قوته من مؤسساته وشركاته الصغيرة التي تمثل 60 % من إجمالي الشركات والمؤسسات العاملة في إيطاليا ، فكل شركة أو مؤسسة توظف أقل من 20 عامل تصنف في خانة الشركات الصغيرة أو الحرفية، وتبلغ حصة المؤسسات الحرفية في إجمالي النشاط التجاري والصناعي والخدمي 33 % وتوفر فرص عمل في حدود 20 % من إجمالي سوق العمل ، وبلغت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 12 % ، وتمثل صادراتها 18 % من إجمالي صادرات إيطاليا.

وفي إيطاليا تمارس المنشآت الصغيرة والمتوسطة نشاطها في إطار قانون خاص يحدد الوضع القانوني لهذه المنشآت ، ويشترط في إنشائها أن يقوم المستثمر بأداء حصة من مهام المنشأة شخصياً دون الاكتفاء بمهام الإدارة، وينص القانون كذلك على الالتزام بالحد الأقصى للعاملين الذين يختلف عددهم من قطاع حرفي لآخر ، وفي الماضي – أي الخمسينات والستينات- كان الطابع الحرفي للشركات في إيطاليا يصنف كحالة انتقالية في مسار الشركات ، وجرى التركيز على الصناعات الكبرى باعتبارها الكفيلة بخلق قاعدة صناعية ضخمة ، و تغيرت هذه النظرة في السبعينات عندما تبين أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي إحدى الدعامات الأساسية للنسيج الاقتصادي والاجتماعي في إيطاليا ، فالتطور التقني أتاح لهذه المنشآت أن تطور طاقاتها الإنتاجية كماً وكيفاً وأن ترفع إمكانياتها التنافسية حتى بلغ وزنها النسبي 82.7 % ، وبذلك تعتبر إيطاليا الدولة الثانية بعد أسبانيا من حيث الوزن النسبي لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المجموعة الأوروبية.

و من أهم السمات المميزة للتجربة الايطالية التجمعات (العناقيد) الصناعية و المناطق الصناعية فايطاليا تمتلك نحو مائة منطقة في شمال ووسط البلاد موزعة على 55 ألف وحدة انتاجية ، و تتميز التجمعات الصناعية الايطالية بأنه في اطار المنطقة الصناعية الواحدة يتم تصنيع جميع مكونات السلعة الواحدة و من المألوف أن تقوم بين هذه المنشآت منافسات حادة حول نوعية و جودة الانتاج و القدرة على الابتكار و التجديد و لكن يجمعها في نفس الوقت قواسم مشتركة في تجميع ونشر المعلومات حول التقنيات و طرق الانتاج الجديدة كما تتقاسم الاستفادة من خدمات المرافق المشتركة.

لقد ساهم في نجاح التجمعات الصناعية في ايطاليا وجود الشركات الأم التي تقيم علاقات عمل أفقية مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعهد اليها بمراحل هامة في دورة التصنيع ،كما ساعد على نجاح التجمعات الصناعية شيوع التلاحم و التماسك الاجتماعي بين أبناء الصناعة الواحدة ، كما تم انشاء معاهد تدريب رفيعة المستوى بهذه التجمعات لتتولى اعداد الكفاءات العاملة الماهرة[22].

المحور الثاني: العناقيد الصناعية ، المفهوم و الأهمية

1-**مفهوم العناقيد الصناعية**: تعرف الأدبيات الاقتصادية العناقيد الصناعية بأنها تجمعات جغرافية (محلية، إقليمية أو عالمية) لعدد من الشركات و المؤسسات المرتبطة و المتصلة ببعضها البعض في مجال معين بحيث تدخل في علاقة تكامل و تشابك فيما بينها بشكل رأسي و أفقي[23] في جميع مراحل العملية الانتاجية مكونة بذلك سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج[24].

كما يمكن تعريف العنقود على أنه: مجموعة شركات مركزة قطاعيا و جغرافيا ، تنتج و تبيع تشكيلة من المنتجات المترابطة أو المتكاملة و بالتالي تواجه تحديات و فرصا مشتركة[25].

و تبعا لذلك فإن العناقيد تتكون من المصنعين و الموردين للمدخلات كمكونات الإنتاج و المعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، بالإضافة إلى قنوات التسويق و منتجي المنتجات المكملة و الشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة و تكنولوجيا متقاربة.

و يتسع مفهوم العناقيد الصناعية ليضم هيئات التمويل و الهيئات الحكومية و غير الحكومية مثل الجامعات و مراكز التسهيل و التكوين المهني و الدعم الفني بما يعبر عن علاقات تشابك خلفية و أمامية قوية بين وحدات العنقود ، هذا و يمثل العنقود السلسلة الكاملة للقيمة المضافة و لكن تختلف العناقيد من حيث العمق و درجة التعقيد و لكن غالباً ما يضم العنقود جميع مراحل العملية الإنتاجية.

و رغم اختلاف أحجام و أشكال و أنواع العناقيد الصناعية في العديد من الدول إلا أن هناك العديد من المميزات التي تتوفر في العناقيد أهمها:

-تجمع جغرافي لمجموعة من الشركات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضافة.

-علاقات ترابط راسية (أمامية و خلفية) و أفقية مبنية على تبادل السلع و الخبرات و الموارد البشرية.

-شبكة من المعاهد العامة و الخاصة التي تساند الكيانات الاقتصادية المختلفة و التي يعتبر وجودها من أهم العوامل التي تساعد على تعزيز تنافسية أعضاء السلسلة العنقودية.

و يؤدي تجمع وحدات متخصصة في مجالات متقاربة أو متكاملة إلى تركز الخبرات الفنية سواء البشرية أو التكنولوجية في هذه المجالات ، و يساعد على حصول المؤسسات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام كما يساعد هذا التجمع على تطوير البنية الأساسية من الخدمات القانونية و المالية و غيرها من الخدمات المتخصصة.

شكل رقم 01 : أنظمة التكامل في العنقود الصناعي

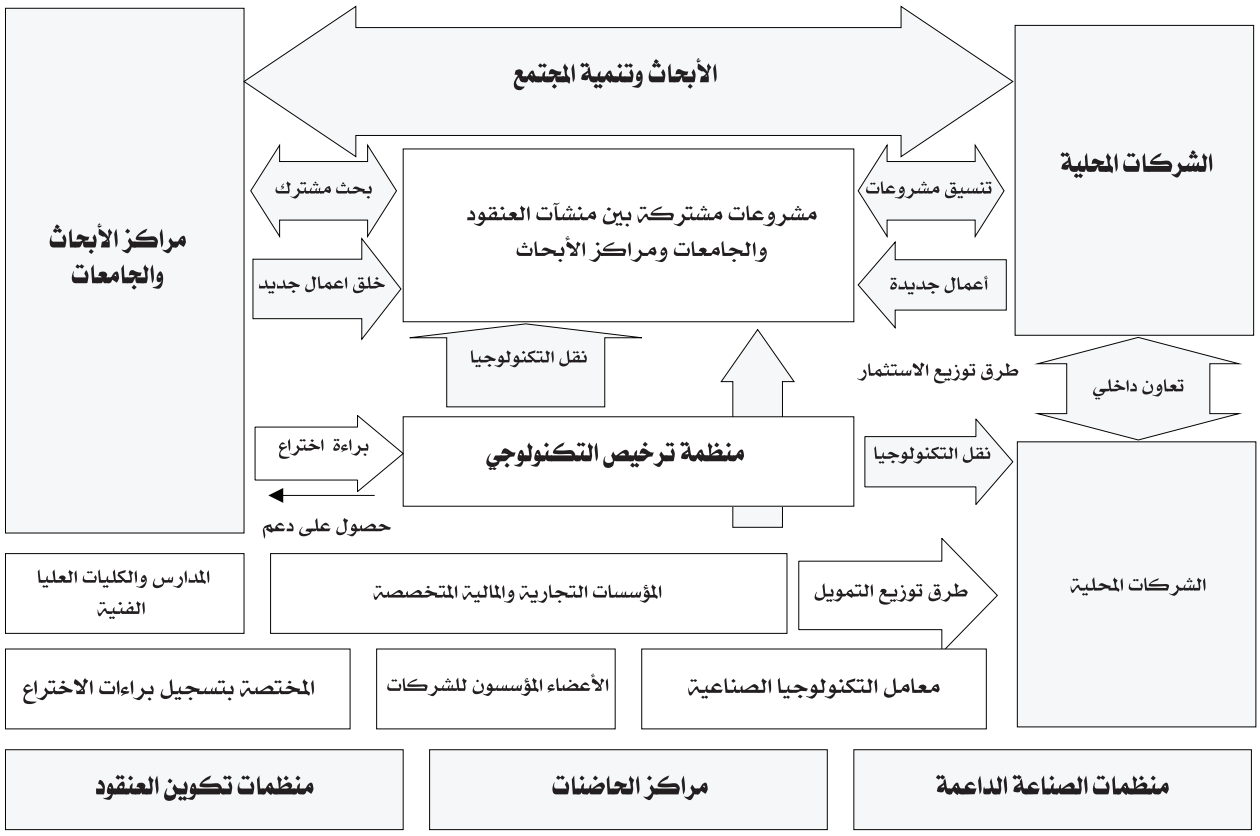

المصدر: مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر السنوى العلمي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة.

2ـ**نشأة و تطور العناقيد الصناعية**[26]:لقد لفت الفرد مارشال في سنة 1920 الانتباه لأهمية التجمعات الصناعية و الفوائد التي يمكن أن تجنيها منها الشركات و من هذه الفوائد التي ذكرها انتشار المعرفة و المعلومة بين الشركات و بموردي المواد الخام و سهولة الحصول على المدخلات الوسيطة و العمالة و المدربة و استقطاب العملاء.

و تزايد الاهتمام العالمي بالتجمعات و المناطق الصناعية بعد بروز تجربة ناجحة عرفت باسم ايطاليا الثالثة في فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، ففي الوقت الذي كان فيه القسم الشمالي الغربي من ايطاليا (ايطاليا الاولى) الغني تاريخياً يعاني من أزمات اقتصادية حادة و القسم الجنوبي الفقير(ايطاليا الثانية) يشهد نمواً ضعيفاً استطاع القسم الشمالي الشرقي و الأوسط (ايطاليا الثالثة) تحقيق نمو سريع و ذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها الشركات الصغيرة التي تجمعت لتعمل في نفس المجال و في مواقع محددة، الأمر الذي مكنها من اقتحام الأسواق العالمية.

و قد ظهر أول تعريف لمفهوم العناقيد الصناعية في سنة 1990 طرحه البروفيسور مايكل بورتر في كتابه المزايا التنافسية للأمم.

3ـ**معايير تصنيف العناقيد الصناعية**: تختلف أنواع العناقيد الصناعية بحسب المفاهيم و المعايير التي يُنظر للعنقود من خلالها و التي قد تبحث في أنواع العناقيد حسب النشأة أو المنتج أو درجة التخصص أو نوعية الترابط أو حسب الهيكل.

فحسب النشأة يمكن أن يتكون العنقود بشكل طبيعي نتيجة لوجود تاريخ قديم للمنطقة في هذه الصناعة نتيجة لتوفر الموارد الطبيعية أو وجود المهارات اللازمة لدى السكان و ارتفاع الطلب المحلي.

و حسب النوع يمكن أن يصنف على أنه عنقود صناعة السيارات أو عنقود خدمات مالية أو عنقود صناعة الاتصالات ...الخ.

و قد يصنف العنقود حسب درجة التخصص في مستوى معين من سلسلة القيمة المضافة للصناعة أو في تخصصهم بسوق جغرافي معين.و قد قسمت ماركوزن العناقيد الصناعية حسب هيكلها الى أربعة أنواع كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين المشروعات الصغيرة والمتوسط وبين المشروعات الكبيرة

نوع العنقود	نوعية الشركات	نوعية الترابط بين الشركات
مارشال	يتكون من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة و الحرفية العالية	تبادل تجاري كبير بين الشركات و تحالف ، دعم مؤسسي و حكومي قوي
المحور و الأذرعة	تسيطر عليه شركة او عدة شركات كبيرة يخدمها عدد كبير من الشركات الصغيرة و المتوسطة الموردة للمدخلات و الخدمات، و قد يضم العديد من الشركات التي تستخدم منتجات الشركات الكبرى.	تعاون بين الشركات الكبرى و الصغيرة
منصات الفروع	تتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع	تبادل تجاري و تشابك محدود
المراكز العامة	تواجد لمقدمي الخدمات و موردي المدخلات مراكز النشاطات العامة الكبيرة في الدولة كالجامعات و المكاتب الحكومية	مقيدة بعلاقة البيع و الشراء بين الموردين و المؤسسة العامة

المصدر: صندوق التنمية الصناعية السعودي، العناقيد الصناعية (مفهومها و الية عملها)، 2007 ،انطلاقا من الموقع الالكتروني:
http://www.sidf.gov.sa/Ar/MediaCenter/ResearchandStudies/DocLib/%20-%20-%20مفهومها%20وآلية%20عملها%20-%20العناقيد%20الصناعية%20-%20الجزء%20الأول consulté le :26/04/2013

أما حسب الحجم فقد يكون العنقود صغيراً أو كبيراً حسب معايير الدراسة و التي قد تعتمد على حجم المبيعات أو الانتشار الجغرافي أو عدد الشركات ،و من حيث العدد تفترض منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن العنقود الصناعي يجب أن يحتوي 100 منشأة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليصل إلى الحجم الحدي لمستوى الفعالية الداخلية الذي يمكنه من مقاومة أي صدمات خارجية.

4.المزايا التي يوفرها العنقود:التجمع العنقودي يتميز بميزتين أساسيتين : مزايا استاتيكية ومزايا ديناميكية، تنصب كلتاهما في رفع معدلات النمو والقدرة التنافسية وزيادة الصادرات وخفض معدلات البطالة.

أ.المزايا الاستاتيكية: تختلف عن قرينتها الديناميكية، بأنها تعمل على تخفيض نفقات التبادل في المراحل الإنتاجية والإنتاج، إضافة إلى التكامل الرأسي للإنتاج، وتحقيق درجة عالية من التخصص وتقسيم العمل، إضافة إلى توفير الأيدي العاملة الماهرة من خلال تعاون الشركات وتركيز الخبرات الفنية، كذلك حصول الوحدات الإنتاجية الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من منتج نهائي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأسعار التفصيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام ، وتطور البنية الأساسية من خدمات قانونية ومالية و غيرها.

ب.المزايا الديناميكية :فتتمثل بتحققها من التعلم على مستوى العنقود، والتنوع الضمني بين الإبداع وتدفق المعرفة، إضافة إلى التعامل مع المشكلات بأساليب حل عاجلة من خلال العلم التبادلي ويضاف إلى مزاياها،وجود العناقيد المتخصصة في التكنولوجيا الدقيقة، وتكنولوجيا المعلومات (تعاون الشركات في مجال الأبحاث الأساسية لارتفاع التكلفة).

كما أن مفهوم العنقود الصناعي يرتبط بمفهوم التنافسية و كلما ارتفع عدد العناقيد الصناعية المتطورة داخل الاقتصاد كلما ارتفعت تنافسيته بوجه عام مما يؤدي الى تطور المزايا التنافسية للدول في تلك الصناعات داخل العناقيد المنشأة[27].

5.العلاقات الصناعية داخل العنقود: يرتبط بفكرة العناقيد الصناعية عدد من المفاهيم المتعلقة بالمراحل المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية و دورة السلع و الخدمات و المنتجات الوسيطية بين الوحدات المختلفة و تشمل هذه المفاهيم العلاقات الصناعية بين مختلف المؤسسات داخل العنقود:

أولا.الأنشطة التابعة[28]: وهي التي ترتبط فيها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بعلاقة مباشرة مع مؤسسة كبيرة ، وتعتبر هذه الأنشطة تابعة لأنها متوقفة على حركيات المؤسسة الكبيرة، وفي هذا الإطار يمكن التميز بين نوعين من العلاقات :

أ.التعاقد من الباطن (المناولة): يمكن تعريف المناولة على أنها عقد مكتوب يعهد بموجبه صاحب الصفقة إلى الغير تنفيذ جزء من صفقته ويختار صاحب الصفقة بحرية المتعاقدين معه من الباطن شريطة أن يبلغ صاحب المشروع بطبيعة الأعمال التي يعتزم التعاقد بشأنها من الباطن وهوية المتعاقدين المذكورين وعناوينهم التجارية وتسميات شركاتهم وعناوينهم. و تأخذ المناولة عدة أشكال منها[29]:

***التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية**:حيث يقوم المنتج الأصلي لسلعة ما بالتعاقد مع أحد الوحدات الإنتاجية، لإنتاج السلعة وفقاً لمواصفات محددة في نفس الوقت الذي تقوم فيه الشركة الأصلية بإنتاجها ، و يتم ذلك لعدم قدرة هذه الأخيرة على إنتاج الكمية الكافية لتغطية الطلب على هذه السلعة.

***التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص**: حيث تقوم الشركة الأصلية

بتفويض مقاول بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة و تمثل هذه الحالة نوع من التكامل الرأسي في العملية الإنتاجية.

***التعاقد من الباطن مع المورد:** في هذه الحالة المقاول يسيطر على عملية التصميم و التطوير و طرق الإنتاج و يتفق مع الشركة الأم على تصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي.

تلعب المناولة الصناعية دوراً مهما في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها، كما تلعب دورا أساسيا في تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر المناولة الصناعية، والتي أصبحت نشاطاً ملحوظاً من الاستراتيجيات الناجحة في تنمية الصناعة، ولذلك تأسست بورصات أو مراكز للمناولة والشراكة الصناعية في كثير من بلدان العالم، وتوفر هذه المراكز بنوكاً للمعلومات تحتوي على قواعد معلومات للمنتجات والمؤسسات التي تعمل على إنتاجها، كما تساهم هذه المراكز في تنظيم معارض للمناولة الصناعية تلعب دوراً أساسيا في الترويج للمنتجات وعقد الصفقات وجذب الاستثمار والشراكات بهدف تطوير المؤسسات الصناعية القائمة والرفع من قدرتها التنافسية، ويمكن أن تكون بورصات أو مراكز المناولة حكومية أو مشتركة أو خاصة.

بالإضافة إلى أن الصناعات المغذية(المناولة) تعتبر مجالا حيوياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ونذكر على سبيل المثال شركة جنرال موتور التي تتعامل مع أكثر من 30000 مورد صغير ، و شركة رونو الفرنسية التي تتعامل مع 50000 مورد صغير و تصل نسبة اعتماد الصناعات الكبيرة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى 89.2%في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والى 88.4% في صناعة السيارات ومعداتها وإلى 86.9% في صناعة الآلات في اليابان[30].

ب- المؤسسات المحيطة : يشير هذا المفهوم إلى قيام الشركة الأم بشراء سلع وسيطة او خدمات مساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخلياً ، و في هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات و التي تكون صغيرة أو متوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأصلية ، و هذا ما يطلق عليه بالتزويد الخارجي و الذي يعتبر أحد أشكال العلاقات الراسية بين المنشأة.

ثانيا-التحالفات الإستراتيجية: إلى جانب التعاقد من الباطن و التزويد الخارجي فإن الشركات الحديثة تعرف أنواعاً أخرى من العلاقات في مجالات التطوير التكنولوجي و التشارك في المعلومات و برامج التدريب ، و هي العلاقات التي تدخل تحت مسمى التحالفات الإستراتيجية ، حيث تتجه الشركات إلى هذه العلاقات لما فيها من ميزة في التشارك في تكلفة الحصول على الخدمات الفنية و التقنية و المعلوماتية و بالتالي توفير في التكاليف.

و يلاحظ أن هذا النوع من العلاقات أصبح يحتل أهمية كبيرة في العناقيد الصناعية المتطورة و خاصة العالمية منها، و أن ذلك يستدعي بيئة أعمال ناضجة و متطورة إضافة إلى وجود قاعدة تشريعية و قانونية ملائمة.

6-العوامل المساعدة على نشأة العناقيد الصناعية: تتعدد العوامل التي تؤدي إلى نشأة العناقيد الصناعية و غالباً ما تكون هذه العوامل هي ظروف سابقة لعملية التكوين فقد تنشأ العناقيد نتيجة لأبحاث و دراسات قامت بها إحدى الجامعات أو مراكز البحث أوضحت فيها أهمية إنشاء العناقيد الصناعية و طرق تكوينها.

كما قد تنشأ العناقيد نتيجة للطلب على المنتج النهائي أو وفرة عوامل الإنتاج، و قد تنشأ نتيجة لتزايد الطلب على سلعة أو خدمة غير متوفرة و أحيانا يفضل المنتجين التواجد بجانب عوامل الإنتاج أو الأماكن التي تتوافر فيها الصناعات المغذية و بالتالي ينشأ العنقود.

و تساعد قصص النجاح التي يحققها العنقود على اجتذاب المهارات و الأفكار الابتكارية من الجهات المحيطة كما يظهر الموردين المتخصصين و تبدأ عملية التراكم المعرفي داخل العنقود ،كما تعمل المؤسسات المتخصصة على توفير الأبحاث و البنية الأساسية و التدريب المتخصص للعاملين.

و قد يعتمد تطور العنقود في بعض الحالات على التفاعل بين العناقيد و مثال ذلك عنقود صناعة الأجهزة الكهرومنزلية و عنقود صناعة الأثاث بألمانيا ، فعلى الرغم من اختلاف المنتجات و مدخلات العملية الإنتاجية و اختلاف التكنولوجيا المستخدمة إلا أن هناك نقطة اتصال بين العنقودين و هي عملية بناء المطابخ التي تشمل على الأجهزة الكهرومنزلية.

المحور الثالث: العناقيد الصناعية كإستراتيجية مقترحة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لم تُقدم السلطات الرسمية في الجزائر على وضع تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلا في سنة 2001، وذلك من خلال القانون 18/01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تعريفها كالتالي: " مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وان تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" [31] .

	عدد العمال	رقم الاعمال	المجموع السنوي للميزانية
المؤسسة المصغرة	من 1 الى 09	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	من 10 الى 49	اقل من 200 مليون دج	100 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	من 50 الى 250	بين 200 مليون الى 2 مليار دج	بين 100 مليون و 500 مليون دج

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على القانون التوجيهي 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسط

2ـ مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

أ-تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: في ظل التغيرات الهيكلية التي مست الاقتصاد الجزائري و اعتماد استراتيجية جديدة في التنمية قائمة على آليات اقتصاد السوق، من خلال فتح المبادرة للقطاع الخاص و خوصصة القطاع العام، أدت إلى تطور ملحوظ للقطاع الخاص وتراجع القطاع العام ، وأصبح الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل مدخلا رئيسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية

الجدول رقم 03: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2009ـ2012)

	2009	2010	2011	2012
مؤسسات صغيرة و متوسطة تابعة للقطاع الخاص	345 902	369 319	391 761	407 779
مؤسسات صغيرة و متوسطة تابعة للقطاع العام	591	557	572	561
المجموع	346 493	369 876	392 333	408 340

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على النشريات الاحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و ترقية الاستثمار

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان هناك تزايد في تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خاصة في السنوات الاخيرة ، و نلاحظ أن أكثر من 94% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مؤسسات مصغرة تضم أقل من 10 عمال ، وهي مؤسسات تكتفي بضمان وجودها ولا تريد تحقيق النمو والتوسع، كما أن نسبة محدودة من هذه المؤسسات تركز على النمو وتسعى إلى لعب دور حيوي في الاقتصاد، وهذه الظاهرة ليست خاصة فقط بالجزائر فالكثير من الدول النامية والمتقدمة تمثل المؤسسات المصغرة فيها اكبر نسبة من حيث العدد ،فمثلا في فرنسا 93% من مجموع المؤسسات تشغل اقل من 10 عمال.

الجدول رقم 04:مؤشر كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول مختارة

البلد	كثافة المؤسسات (عدد المؤسسات بالنسبة لكل 1000نسمة)
اسبانيا	67,37
فرنسا	40,36
ايطاليا	77,15
بريطانيا	58,70
الولايات المتحدة الأمريكية	77,30
الجزائر	20

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر مختلفة

يكشف هذا المؤشر عن ضعف الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا رغم كل المجهودات التي بذلت من أجل تشجيع الاستثمار في الجزائر ، فقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من المشاكل مما أدى إلى زوال الكثير منها وخاصة في ظل تحرير النشاط التجاري الذي لم تصحبه سياسة أو استراتيجية واضحة من طرف الدولة لحماية المؤسسة و المنتوج الوطني أمام المنافسة غير المتكافئة للمنتوج الأجنبي.

ب-التركز الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: انه من الصعوبة بمكان حصر العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل دقيق وذلك نظراً لوجود الكثير من المؤسسات التي تنشط في القطاع غير الرسمي ، حيث تتركز الأنشطة غير الرسمية على وجه الخصوص في قطاعات البناء و الأشغال العمومية و التجارة و الفندقة و المطاعم و الخدمات الموجهة للاستهلاك (بسبب الطابع العائلي لها) وهي تقريباً نفس الأنشطة الإنتاجية التي تتخصص فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الجدول رقم05:توزيع المؤسسات على قطاعات النشاط في الجزائر سنة 2012

القطاعات	عدد المؤسسات	النسبة %
البناء و الأشغال العمومية	139 915	34,26
الصناعة	66 028	16,17
الخدمات	196 047	48,01
الفلاحة	4 326	1,06
المحروقات، الطاقة و المناجم	2 024	0,5
المجموع	408 340	100

المصدر:النشرية الاحصائية لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2012

الملاحظ أن المؤسسات الخدمية الصغيرة نالت حصة الأسد بالمقارنة مع المؤسسات الصناعية(الصناعات الصغيرة و المتوسطة)، على الرغم من أن هذه الأخيرة هي التي تباشر الاستثمار الحقيقي وتخلق القيمة المضافة ، إلى جانب أنها السبيل لتحقيق استراتيجية إحلال الواردات[32]، مع التأكيد هنا على أن المؤسسات الخدمية تظل ضرورية بطبيعة الحال وركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد، ومن هنا تبرز أهمية وضع استراتيجية لتحديد مناحي الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى العناية بآليات دعمها و ترقيتها، فمن خلال التحفيزات التي تقدمها الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع توجيهها إلى الاستثمار في نشاطات معينة كالصناعات الخفيفة مثلا.

الجدول رقم 06: مؤشرات متعلقة بممارسة انشطة الاستثمار في الجزائر، تونس و المغرب

البلد	الجزائر			تونس			المغرب		
السنوات	2010	2011	2012	2010	2011	2012	2010	2011	2012
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال*	/	150	152	/	45	50	/	93	97
عدد إجراءات بدء أنشطة الأعمال وتسجيله**	14	14	14	10	10	10	6	6	6
الوقت اللازم لبدء نشاط اعمال بالأيام	25	25	25	11	11	11	12	12	12
عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية تصدير	8	8	8	4	4	4	6	6	6

(المصدر:البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاجراءات الادارية المطلوبة لإطلاق مؤسسة أو استثمار تعد الأثقل في الجزائر مقارنة بدول الجوار، و هذا ما يترجمه ترتيب الجزائر المتأخر بالنسبة لمؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (183/152).

ب-العامل التكنولوجي : تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصاعب في الحصول على رأسمالها المادي مثله مثل رأس المال البشري إذ أن مواردها المالية محدودة ، وهو ما يجعل حيازتها على المقدرات التكنولوجية ليس بالأمر السهل ، وما لديها من معارف معرض للتجاوز وخاصة أنها لا تستطيع أن تساير اليقظة التكنولوجية.

ج-الافتقار إلى دراسات جدوى اقتصادية دقيقة[33] : فصاحب المؤسسة الصغيرة يفتقد إلى الكفاءة اللازم توفرها عند إعداد دراسة جدوى للمشروع وقد كان ذلك هو السبب الرئيسي لفشل العديد من المؤسسات في الجزائر رغم وجود الكثير من هيئات الدعم مثل حاضنات الاعمال و مراكز التسهيل التي لم يفعل دورها بالشكل المطلوب.

د- المنافسة الشديدة: تواجه منتجات المؤسسات الصغيرة في الجزائر منافسة شديدة من قبل المنتجات المقلدة للمؤسسات الصينية التي تنتج و تصدر بكميات كبيرة وبتكلفة منخفضة، و في ظل غياب الرقابة على المنتجات المقلدة المستوردة تبقى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية عرضة لمنافسة غير نزيهة مما يؤدي الى اندثار الكثير منها.

ه- مشاكل التمويل: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل ، ويمثل ذلك إشكالا حقيقياً يحد من تطور القطاع ، ويبقى أحد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة، حتى وإن سجلت المنظومة المصرفية الجزائرية بعض التطور فإن سلوك البنوك يبقى متخوفاً إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرف الدولة ، وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وآجال التنفيذ طويلة.

فمن جهة تعاتب البنوك المؤسسات على ضعف تنظيمها وتسييرها وانعدام الشفافية بها، ومن جهة أخرى تعاتب المؤسسات البنوك على قلة اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب هياكل متخصصة لمعالجة الملفات، وتعاني البنوك العمومية من المشاكل التالية :

- مشكل إعادة تمويل القروض الاستثمارية وذلك لعدم توفر سوق مالي ديناميكي.

- البنوك العمومية مطالبة باحترام قواعد الحذر المحددة من طرف البنك المركزي الذي يقوم بتسطير الحدود القصوى لالتزامات البنوك بالنسبة للأموال الخاصة الصافية لزبون واحد من جهة ولمجمل الزبائن من جهة أخرى.

- عدم توفر البنوك العمومية على موظفين مؤهلين ومتخصصين في مجال الهندسة المالية.

- عدم توفر الإحصائيات و بنوك للمعلومات الاقتصادية المتعلقة بالأسواق الوطنية (الأسعار، هوامش الربح ..).

و ترجع مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أسباب أهمها:

❖ ضعف تكييف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد ، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات

3-المشاكل و المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

أ- جمود المحيط الإداري: تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات و النظم ذات الصلة، وتشكل هذه الإجراءات مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع من جهة أخرى، باعتبار أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيماً وتنفيذاً خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بالديناميكية.

والشراكة ، فان الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها :

- غياب أو نقص شديد في ميدان التمويل الطويل المدى، ذلك أن معظم موارد البنوك في الجزائر تعتبر قصيرة المدى، أما فيما يخص تمويل دورة الإنتاج فان البنك يمول 15 يوما من دورة الإنتاج فقط ، وحسب البحث الذي قام به البنك العالمي فان من بين 562 مؤسسة شملتها الدراسة 11% فقط من احتياجات تمويل راس المال العامل تم تمويلها عن طريق قروض بنكية خلال الفترة 2002/1999[34].

الجدول رقم 07: الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص في الجزائر

الوحدة: % من إجمالي الناتج المحلي

	2008	2009	2010	2011
الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الجزائر	13,2	16,5	14,5	16,8

المصدر:من اعداد الباحث

-المركزية في منح القروض.

- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة.

- القروض البنكية المقدمة من البنوك العمومية لا تمنح على أساس حجم التدفقات المالية المستقبلية، بل تمنح غالبا على أساس تاريخ الزبون و الضمانات المقدمة.

-ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار[35].

- مطالبة البنوك المؤسسات الصغيرة بضمانات كبيرة (عينية) قد لا تتوافر لدى أصحاب هذه المؤسسات.

- عدم توافر الوعي المصرفي لدى أرباب الصناعات الصغيرة و عدم اعتيادهم على التعامل مع البنوك.

- ارتفاع معدلات الفائدة على القروض لتعويض درجة المخاطرة .

- تكاليف المعاملة المصرفية مرتفعة بسبب انخفاض مبلغ القرض بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية المطلوبة في حالة تمويل مؤسسة صغيرة إذ لا يعتبر منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى الآن وظيفة بنكية أساسية في الجزائر.

- عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ و الإجراءات: يتميز التمويل المصرفي التقليدي في الجزائر بمحدوديته و تعقيداته الإجرائية و الوثائقية ذلك أن" الوساطة المالية و المنظومة المصرفية لم يكن بإمكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي، بحيث ظهرتا كأنهما تجاوزتهما الأحداث"[36].

- محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و الأولويات: إن حصة المشروعات الفردية و المصغرة و الصغيرة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم و من ناحية الأولويات و خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي حيث انعكس ذلك على: " حرمان الأنشطة الإنتاجية و في آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة و توسعت الدائرة التجارية المضاربية على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر الثروات و مناصب الشغل بسبب الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني "[37].

4.السياسات اللازمة لدعم استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر:

لقد اتبعت السلطات العمومية في الجزائر العديد من السياسات لتشجيع الاستثمار حيث قامت بإنشاء العديد من الهيئات (المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بورصات المناولة والشراكة...)، واعتمدت الكثير من الآليات (الشباك الوحيد، حاضنات الاعمال، مراكز التسهيل، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) التي تهدف من خلالها الى ترقية الاستثمار و تهيئة المناخ الاقتصادي لعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما نلاحظ أن كافة الجهود و الاصلاحات التي بذلت كانت تصب في جانب واحد و هو جانب العرض في حين لم يلق جانب الطلب الكثير من الاهتمام ، حيث نجد أن هناك الكثير من البرامج التي تحث الشباب على الدخول في مشاريع و توفر لهم الدعم المادي و لكنها لا تتدخل في تسويق منتجاتهم أو حمايتهم من المنافسة غير العادلة .

و رغم أن الجزائر لم تتبنى استرتيجية العناقيد الصناعية إلا أن الاقتصاد الجزائري يطرح الكثير من المجالات التي يمكن أن تمثل مجالا لتطوير عناقيد أو تجمعات صناعية و نذكر على سبيل المثال:

-الصناعات البتروكيماوية (البلاستيك).

-تصنيع مواد التغليف.

-تصنيع مواد البناء.

-صناعة الجلود.

-الصناعات الغذائية.

-تصنيع الأجهزة الكهرومنزلية.

إن تفعيل استراتيجية العناقيد الصناعية في الجزائر يتطلب توفر أساليب من العمل الشبكي للوحدات الانتاجية و المؤسسات الحكومية و التمويلية و غيرها في عملية دعم التنافسية

و يتطلب ذلك من الحكومة القيام بدور فعال و متطور، فالسياسات الكلية لدعم التنافسية رغم ضرورتها إلا أنها غير كافية، فالهيئات الحكومية تستطيع التأثير بفاعلية أكبر على المستوى الجزئي من خلال إزالة المعوقات التي تحول دون قيام العناقيد الصناعية.

و من أجل تفعيل استراتيجية العناقيد يجب العمل على تحسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأهمية العنقود و المزايا التي يوفرها ، و ذلك يتطلب بذل جهود كبيرة من طرف الهيئات الحكومية في سبيل رفع الوعي لدى المؤسسات و هو ما يتطلب تحفيزها إلى الوصول إلى النضج بحيث تفرق بين التنافس و التعاون.

و في هذا المجال يمكن تقسيم السياسات التي يجب اتباعها إلى مجموعتين:

أ.المجموعة الأولى: و هي التي تتعلق بالبيئة التنظيمية و المناخ الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تعتبر عاملا أساسياً ومساعداً في تطويرها وتنميتها، فأطر السياسات الاقتصادية والقانونية تسمح للحكومة بإدارة الاقتصاد الكلي بتماسك و باستشراف لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار ما يؤمن الأرضية الصالحة لقيام وعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي حال كان المناخ مساعداً أو معيقاً لقيام هذه المؤسسات أو لتلك الموجودة أصلا، فإن تنميتها تعتمد على عدد من العوامل ، بحيث تلعب الحكومة دوراً أساسياً في تشكيل تلك العوامل و بالتالي تعمل على تحديد المناخ الملائم لنجاح تلك المؤسسات ، و أهم هذه العوامل :

-السياسات والقوانين: إن وجود مناخ مواتي لعمل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب إطاراً ملائماً من السياسات التي تعمل على خلق نوع من الثقة بين المتعاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية وهذا بدوره يتطلب وجود استقرار في التشريعات ، وسياسات مصممة بعناية ويشمل ذلك السياسات النقدية ،الائتمانية، الضريبية ،الاستثمارية ، وتختلف تلك السياسات من مرحلة إلى أخرى.

-البرامج والنظم: إذا كانت السياسات والقوانين الجيدة هي الأساس لتهيئة المناخ الملائم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإن عملية تطبيق تلك السياسات يجب أن يؤخذ أيضا بعين الاعتبار.

-الإجراءات الإدارية : نظرا لان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتميز بالديناميكية فيجب تبسيط الاجراءات الادارية المطلوبة لاطلاق مؤسسة من أجل تشجيع الشباب على انشاء مؤسسته الخاصة.

-التمويل : يشكل التمويل حجر الأساس لقيام ونجاح واستمرار المؤسسات الموجودة، وتحتاج تلك المؤسسات إلى نوعين من التمويل، يتعلق الأول بتمويل اقتناء الأصول الثابتة اللازمة لمباشرة أو توسع العمليات الإنتاجية مثل المباني والآلات والمعدات، ويتصل الثاني بتمويل رأس المال العامل، ولذلك يجب تكييف النظام المالي والمصرفي مع متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد سياسات تمويلية تراعي خصوصية هذه المؤسسات وذلك بتطوير أساليب التمويل وتكييفها مع متطلبات هذا القطاع.

- إنشاء برامج إصلاح المناطق الصناعية و تطويرها: يوجد في الجزائر أكثر من 72 منطقة صناعية تمتد على مساحة قدرها 14800 هكتار وتتراوح مساحة المناطق الصناعية ما بين 100 و 250 هكتار للواحدة ، و 449 منطقة نشاط تمتد على مساحة قدرها 7881 هكتار تقريبا ، تم إنشاء معظمها بقرار محلي (الولاية أو البلدية) دون تزويدها بجهاز تسيير وتبقى نسبة كبيرة من المتعاملين المتواجدين في هذه المناطق لا يمتلكون سندات ملكية ، كما تعاني هذه المناطق من ضعف التهيئة.

و نظراً لأن المناطق الصناعية و مناطق النشاط تمثل البيئة الملائمة لقيام التجمعات الصناعية فعلى السلطات العمومية اعداد البرامج الكفيلة بإعادة تأهيلها و تشجيع المؤسسات على التوطن بها بدلا من الاعتماد على استراتيجيات أخرى غير مناسبة.

ب.المجموعة الثانية: تتعلق بمجموع السياسات العمومية التي تؤدي الى المساعدة على خلق العناقيد الصناعية و تأهيلها للقيام بدورها، ففي بداية تَكَوُن العنقود فإن النمط السائد يكون العلاقات الرأسية بمعنى تعاون في شكل التزويد الخارجي بالمدخلات الوسيطة في سبيل إنتاج السلعة النهائية ، و هنا يقع على الدولة مسؤولية المساعدة على نضج العنقود من خلال تصميم البرامج التي تشجع على إرساء نمط شبكي من العلاقات مثلا تشجيع التعاقد من الباطن و تبادل المعلومات و إنشاء مراكز التدريب المشتركة و شركات مشتركة جديدة من أجل تطوير نوعيات جديدة من التكنولوجيا التي تخدم العنقود،كما يقع على عاتق الدولة مسؤولية إقامة الروابط بين العنقود الصناعي و نظم التعليم و التدريب و مؤسسات البحث و الجامعات.

خاتمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد أهم مداخل التنمية ، فقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على تطويرها و تهيئة المناخ الاستثماري لها وذلك من أجل ترقية مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية، وإذا كانت المؤسسات الكبيرة الحجم تشكل الركيزة الأساسية في مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال إسهامها في تحقيق معدلات نمو سريعة ، إلا أن الاعتقاد السائد حاليا لدى الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الدولية المعنية و المهتمة بشؤون التنمية الاقتصادية في الدول النامية تعترف بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية ، وذلك بعد أن تبينت محدودية التأثيرات الايجابية للصناعات الكبيرة الحجم .

و إن تدعيم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتمد على الدعم الحكومي بشكل أساسي و ذلك لعدم قدرة هذا

النوع من المؤسسات على مجابهة كل المشاكل و التحديات ، و من أهم أشكال الدعم غير المباشر الذي يمكن توفيره هو مساهمة السلطات العمومية في تحقيق التكامل بين مختلف أنواع المؤسسات بالاعتماد على استراتيجية العناقيد الصناعية التي تعتمد على تجميع المؤسسات في منطقة جغرافية واحدة لتحقيق التقارب و ذلك في سبيل تكوين قاعدة صناعية تستمد قوتها من وحدات قادرة على الحصول على الميزة التنافسية التي تؤهلها للبقاء و المنافسة و بالتالي التطور و تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يمكن ان يحقق هدف التنمية الاقتصادية.

الهوامش

1-رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة و النشر،مصر الجديدة، 2008، ص45.

2-د . محمد هيكل – مهارة إدارة المشروعات الصغيرة- مجموعة النيل العربية الإسكندرية .2003. ص 20.

3- د. فريد راغب النجار – إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم – مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 1998/1999 . ص8.

4- اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، التجربة الجزائرية التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائرن 28-25 ماي، 2003، ص4.

5-عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و اساليب تطوير قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط الجزائر، 8—9 افريل، 2002، ص4.

6 -NABIL ZIAR –La place des PME dans une économie en transition-

من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 افريل 2002 .

7- د. هاله محمد لبيب عنبه – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2002. ص 20

8- نبيل جواد،ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مجد للدراسات و النشرو التوزيع،بيروت 2007، ص88.

9-سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،العدد 02/2009، ص 89.

10 -Michel Marchsnay et Colette Fourcade – Gestion de la PME/PMI – Nathan France 1997.p07.

11 -Robert Wtterwulghe La P.M.E Une entreprise humaine. De Boeck.Belgique 1998. P101.

12- فتحي السيد عبده ابو السيد احمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2005، ص 65.

13- جالن سبانسرهل، ترجمة صليب بطرس، منشآت الاعمال الصغيرة ، اتجاهات في الاقتصاد الكلي، الدار الدولية للنشر و التوزيع ، مصر، 1998،ص 110.

14-OCDE-Perspectives de l'OCDE sur les PME- OCDE. édition 2000.p 14 .

15-فلاح حسن الحسيني، ادارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز، دار الشروق للنشر و التوزيع، الاردن، 2006، ص 28.

16- نبيل جواد،ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مرجع سبق ذكره، ص 213.

17- د. هاله محمد لبيب عنبه – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – المرجع السابق ص 205.

18- كليفورد . م بومباك- أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة – مركز الكتب الأردني ، الأردن 1989 ص14 .

19-ريد النجار، الصناعات و المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2007، 279.

20- يوجد في اليابان 1526مجموعة متبادلة بين الصناعات المختلفة تضم 52149 مؤسسة صغيرة موزعة على مراحل التكامل الثلاثة .ومن خلال هذه المجموعات أمكن تبادل وجهات النظر بين رجال الأعمال والمسئولين .

21- د. هاله محمد لبيب عنبه– إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – المرجع السابق ص 231.

22- عبد العزيز جميل المخيمر ، احمد عبد الفتاح عبد الحليم،المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة، 2005.

23- يمكن التمييز بين نوعين من علاقات الترابط بين الشركات في العنقود الواحد فهناك ترابطات أفقية و هي تلك العلاقات التي تكون بين المؤسسات في نفس المرحلة الإنتاجية، و علاقات تكامل راسي ، و هي التي تكون بين الشركات في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية، و بالتالي فان العنقود في صورته الحقيقية يمثل شبكة من العلاقات الصناعية المتشابكة.

24-صندوق التنمية الصناعية السعودي، العناقيد الصناعية (مفهومها و الية عملها)، 2007 ،انطلاقا من الموقع الالكتروني:

http://www.sidf.gov.sa/Ar/MediaCenter/Researchand - tudies/DocLib/%20العناقيد%20الصناعية%20-%20مفهومها%20-%20عملها%20-%20الجزء%20الأول وآلية%20consulté le 26/04/2013؛

25-اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا ، زيادة انتاجية الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم و تعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل و التشبيك: دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان، الامم المتحدة ، نيويورك،2004، ص 06.

26-نفس المرجع السابق.

27-شوقي جباري، بودبار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية، من الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2010.

28- ا. دمدوم كمال – دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة – مجلة دراسات اقتصادية . العدد الثاني .2000 . الجزائر ..ص 205 .

29- قلش عبد الله، مطاي عبد القادر، الاهمية التنافسية للمناولة الصناعية و اثرها على المنافسة، من الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2010.

30- د. هاله محمد لبيب عنبه – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي – المرجع السابق . ص35.

31- المادة (4) من القانون التوجيهي 01/18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسط

32- د. حسين رحيم ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:نظام المحاضن .مرجع سابق .

❖مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يرتب البلدان من 1 إلى 183، بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد. يعني الحصول على مرتبة عالية (درجة رقمية منخفضة) أن البيئة الإجرائية تُعتبر ملاءمة وأكثر تشجيعاً لممارسة النشاط التجاري. ويرتب المؤشر متوسط المراتب المئينية التي يحصل عليها بلد معين في كل من الموضوعات العشرة التي يغطيها "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي. والترتيب الذي يحتله البلد في كل من تلك الموضوعات هو عبارة عن المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته.

❖❖ تمثل إجراءات التأسيس الإجراءات اللازمة لتأسيس مؤسسة أعمال، بما في ذلك التفاعلات المطلوبة لاستخراج التصاريح والتراخيص اللازمة واستيفاء جميع البيانات والإثباتات والإشعارات المطلوبة لبدء التشغيل

33-محمد كمال خليل الحمزاوي ، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشاة المعارف، الإسكندرية،2000 ص 403.

34 -Rapport de la Banque Mondiale ,Les contraintes du d - veloppement en Algérie au scanner . .Revue périodique du secteur de l'énergie et des mines .N0 3 – Novembre 2004.. p32.

35-د. شبايكي سعدان . معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 افريل 2002.

36-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، 2000, ص 11.

37-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية، نفس المرجع، ص 12.